



أخنوش: إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية يروم تقليص نسبة الأمراض والتسممات الغذائية

الصحية للمنتجات الغذائية حميد بنعزو عرضا تناول فيه مهام وأهداف المكتب ومشروع هيكله التنظيمي، إضافة إلى جوانب أخرى تهم على الخصوص الميزانية والموارد البشرية ومخطط عمل سنة 2010.

وأوضح في هذا الصدد أن المكتب يعتبر مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وضعت تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري، تمارس لحساب الدولة الاختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات.

وأبرز أن مهام المكتب تتمثل في ضمان المراقبة والحماية الصحية للنباتات والحيوانات على الصعيد الوطني وعند النقاط الحدودية، وضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية بدءا بالمواد الأولية وصولا إلى المستهلك النهائي، بما في ذلك منتجات الصيد البحري والمواد المعدة لتغذية الحيوانات. ويتولى المكتب أيضا ترخيص واعتماد عوامل الإنتاج ومراقبتها وكذا تسجيل ومراقبة الأدوية البيطرية، وتطبيق القوانين والمساطر المتعلقة بالشرطة الصحية البيطرية وحماية النباتات.

ولإنجاز هذه المهام، رصد المجلس الإداري للمكتب برسم سنة 2010 مغلطا مائيا بقيمة 598 مليون درهم. كما يتوفر المكتب على 2242 مستخدما من بينهم 635 إطارا و 1128 تقنيا يعهد إليهم بتطبيق 37 قانونا و 280 نصا تنظيميا.

ويتكون المكتب من مصالح مركزية و جهوية ومحلية، وعلى شبكة تتكون من 17 مختبرا للتحاليل موزعة على جميع أنحاء التراب الوطني، إضافة إلى مصالح المراقبة والجودة بأهم النقاط الحدودية.

قال وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش يوم أمس الجمعة بالرباط أن من شأن إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الذي يقوم على استراتيجية تشمل السلسلة الغذائية، ضمان مستوى عال للسلامة الصحية.

وأوضح أخنوش خلال ترؤسه الاجتماع الأول للمجلس الإداري للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، أمس الجمعة بالرباط، أن هذه الاستراتيجية تقوم على التقييم المستمر لأنظمة مراقبة المخاطر التي تنتجها المواد الأولية، وأنماط الاستغلال وأنشطة معالجة المواد الغذائية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمراض النباتية والحيوانية.

وأشار إلى أن إحداث هذا المكتب، الذي يندرج في إطار تفعيل "مخطط المغرب الأخضر"، يروم على الخصوص ضمان سلامة المنتوجات الغذائية المعروضة للبيع وتقليص الأمراض المنقولة عبر هذه المواد، خاصة التسممات الغذائية، وتوفير مناخ قنطوني شفاف للمستثمرين لتمكينهم من تأمين استثماراتهم في قطاع الصناعات الغذائية. وأضاف أن إحداث هذا المكتب تملية أيضا ضرورات دولية تستدعي إقامة بنى للمراقبة الغذائية، منظمة طبقا لتوصيات ومعايير المنظمات الدولية التي يشارك فيها المغرب بشكل فاعل، لا سيما منظمة التجارة العالمية والبرنامج المخطط بين منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، إلى جانب اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي والوض المتقدم الذي حظيت به المملكة.

من جهته، قدم المدير العام للمكتب الوطني للسلامة